"الشرق الأوسط الكبير"... أصداء الرؤى الغربية

في دراسة سابقة حول "**حالة دراسة الشرق الأوسط في الكتابات الأكاديمية الغربية**"[1]؛ أشرنا إلى أن مصطلح "**الشرق الأوسط**" يعتبر من المصطلحات الغامضة التي لا تشير إلى جغرافية ذات حدود ثابتة، على الرغم من وجود العديد من العناصر المشتركة التي تميز هذه المنطقة عن غيرها؛ مثل: اللغة، والدين، والثقافة، والتاريخ، والأصل العرقي. وأرجعنا السبب إلى العوامل السياسية التي صاغت المصطلح كي تعطيه شكلاً متغيرًا يمكن إعادة تشكيله طبقًا لاستراتيجيات ونفوذ الدول الغربية وأجندة مصالحها. وخلال الثمانية عقود الماضية تم بالفعل إعادة رسم المنطقة عدة مرات من خلال المعاهدات أو الأحلاف أو المبادرات التي سعت إلى تكريس هيمنة الإمبراطوريات الغربية. وفي معظم الأحوال جرت محاولات تمرير تلك المبادرات تحت غطاء من الشعارات والأهداف النبيلة؛ مثل دفع الخطر عن شعوب المنطقة، ومساعدتها بدعوى تحديثها وتنميتها، والوقوف إلى جانبها لتقرير مصيرها وإقامة حياة ديمقراطية.

ومبادرة "**الشرق الأوسط الكبير**" هي استمرار لتلك السلسلة من المبادرات التي تتم جميعها تحت مزاعم إنسانية لا تختلف كثيرًا عن سابقاتها من حيث السياق والأهداف والأسلوب. قد تكون هناك بعض الاختلافات في التفاصيل بطبيعة الحال –نظرًا لتغير الأحداث– إلا أنه يظل هناك العديد من القواسم المشتركة؛ الأول– أن مثل هذه المبادرات تصاحب –في العادة– أحداثًا وتحولاتٍ كبرى في المنطقة (major transformations)؛ مثل الحروب المباشرة أو غير المباشرة، أو السعي لاحتواء خطر يهدد مصالح الدول العظمى، أو الإعداد لهجمة استباقية لتكريس النفوذ الاستعماري والهيمنة على دول المنطقة. القاسم الثاني– هو أن الأهداف المعلنة لتلك المبادرات لا تعكس في أغلب الأحيان الأهداف المضمرة من ورائها. فأغلبها يتم خلف شعارات جذابة، مثل: "المهمة الحضارية" أو "الحرية" أو "الديمقراطية" أو "التنمية" و"التجارة الحرة" و"الارتقاء بكرامة الإنسان". الثالث– أن هذه المبادرات لا تتم دون المساعدة من قوى إقليمية داخلية؛ إما عن طريق التواطؤ المباشر (باب عالي أو شريف من ورائه لورانس أو ملك أو رئيس أو قوى "تحالف ديمقراطية")، أو بسبب عجز واضح ليس له مبرر إلا غياب الإرادة وعدم الرغبة في التصدي لإفشال تلك المبادرات بكافة الوسائل.

قصة المبادرات:

للمبادرات الغربية قصة طويلة وقديمة في المنطقة؛ وهى قصة ترتبط بشكل مباشر بغاية الحيلولة دون قيام كيان إقليمي قوي مستقل ذي هوية عربية إسلامية واضحة، وبإعادة رسم الخرائط، والتقسيم، واستمرار التشكيل لدمج وزرع من يراد إدماجه، واستبعاد وتهميش من يراد احتواؤه، لضمان إرهاق شعوب المنطقة ونزف ثرواتها المادية وطاقاتها الفكرية، وضمان استمرار تبعيتها للإمبراطوريات الغربية. ويعج التاريخ العربي المعاصر بالشواهد العديدة على استمرار تلك الاستراتيجية؛ فعندما أصبحت مطامح محمد علي في تكوين قوة إقليمية مستقلة تشكل خطرًا على المصالح الأوروبية تم تحطيم هذا النموذج، وإحلاله بآخر لا تتعدى طموحاته ما رُسِم له من حدود محلية ضيقة (نموذج سعيد وإسماعيل المحلي التابع). وما تزال تتوالى تلك النماذج التي ترفع شعار "قطري...أولاً"). ومنذ ذلك التاريخ والمشاريع والمبادرات تتوالى وتتشابه، ولعل أقساها أثرًا هو مشروع "سايكس– بيكو" ١٩١٦(خلال الحرب العالمية الأولى) الذي اقتسم تركة الدولة العثمانية وما فيها من منطقة عربية. فبريطانيا عانت أثناء الحرب من فشل حملتها العسكرية في العراق (وكأن التاريخ يحلو له أن يعيد نفسه دائمًا في منطقتنا)، وعانت من صعوبات في الوصول إلى المضايق التركية، إضافة إلى تضارب مصالح الدول العظمى (بريطانيا

وفرنسا وإيطاليا وروسيا وألمانيا) وعدم توفر الثقة بينها؛ مما اضطر هذه الدول للدخول في مفاوضات سرية لتحديد مناطق نفوذ كل منها، لضمان سير الحرب بشكل منسق. وفي نفس الوقت لجأت بريطانيا للاستعانة بالقوى المحلية من العرب لمساعدتها في حربها ضد ألمانيا وضد دولة الخلافة، تحت "مشروع" موازٍ هو "مشروع الحسين/مكماهون"؛ لدفع العرب للثورة على النظام القديم وإقامة "نظام عربي جديد". وبقية القصة معروفة، ولا تزال المنطقة تعاني من مفرداتها: انهيار دولة الخلافة، وتقسيم المنطقة على أساس قطري (دول قومية)، وفرض السيطرة التامة عليها، والتحكم في ثرواتها، وتغلل النفوذ المالي والاقتصادي والثقافي الغربي، زرع إسرائيل.

ودون محاولة قسرية لتلبيس الماضي في الحاضر؛ فلا خلاف على أن هناك أوجه تشابه عجيب في بعض تفاصيل الأحداث والمواقف التي صاحبت اتفاقية سايكس/بيكو ومبادرة الشرق الأوسط الكبير. فآنذاك اتخذت فرنسا موقفًا معارضًا من السياسات البريطانية في المنطقة؛ بسبب المنافسة الاستعمارية بطبيعة الحال، وأيضًا لخوفها من ازدياد النفوذ البريطاني على حساب مصالحها (خاصة في الشام) وخشيت فرنسا أن يغري ذلك النفوذ السوريين بالانصياع لبريطانيا والتخلي عن فرنسا؛ لذلك رفضت فرنسا الموافقة والمشاركة في الحملات العسكرية البريطانية. وأثناء تلك الفترة أيضًا كانت دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا) تكيل الانتقادات المستمرة لألمانيا لخرقها المعاهدات والاتفاقات الدولية؛ مؤكدة أن هدفها الأساسي في المنطقة هو إرغام ألمانيا على إلقاء السلاح (بلغة الوقت الحالي: التخلص من أسلحة الدمار الشامل)، واحترام المواثيق الدولية (يمكن قراءتها الآن: تنفيذ قرارات مجلس الأمن).

وبتبلور النظرة للمنطقة كنظام إقليمي استراتيجي – ليس بالضرورة ذا حدود جغرافية متعارف عليها– بعد الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة، توالت "**المبادئ**" و"**المشاريع والمبادرات**" الرامية لوضعها داخل إطار التبعية لمصالح الدول الغربية –وعلى رأسها الولايات المتحدة أحد أقطاب تلك الحرب– وتحت نطاق سيطرتها، وخاصةً عن طريق المبادرات الأمنية ذات الغطاء السياسي والاقتصادي والثقافي من أجل تمرير تلك المشاريع وكسب تأييد شعوب المنطقة لها.

ففي عام ١٩٤٧، وبعد طلب اليونان المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة؛ أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان "**مبدأ ترومان**"، ومفاده التزام بلاده بتحمل مسئوليات في الشرق الأوسط، واستعدادها لإرسال المعونات المالية والعسكرية إذا اقتضى الأمر لأي دولة أوروبية (بما في ذلك تركيا) تعاني من خطر سيطرة النظم الشمولية والشيوعية عليها. وفي خطابه أمام الكونجرس، شرح ترومان حيثيات هذا الالتزام بأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تقديم مثل هذه المساعدات، وأن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية هو خلق الظروف التي تمكّن بها الولايات المتحدة غيرها من الأمم من إقامة حياة حرة خالية من القهر. وحدَّد ترومان نوع هذه الحياة بأنها تقوم على إرادة الأغلبية، والمؤسسات الحرة، والحكومات المنتخبة، والانتخابات الحرة، وضمان الحرية الفردية، وحرية التعبير والدين، والحرية من القهر السياسي. وأعرب عن إيمانه بأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تقوم على دعم الشعوب الحرة في أن تحدد مصيرها بأنفسها، وأن مساعدة الولايات المتحدة يجب أن تتم – بشكل رئيسي– عن طريق تقديم الدعم الاقتصادي والمالي اللازمين للاستقرار الاقتصادي وللعملية السياسية المستقرة. وخَتَمَ ترومان خطابه قائلا: "**إن شعوب العالم الحرة تتطلع إلينا لدعمها في الحصول على حريتها، وإنه إذا تهاونّا في زعامتنا فقد نعرّض السلام العالمي للخطر، وبالتأكيد فإننا سنعرّض مصلحة أمتنا للخطر.**"[٢] (تشابه عجيب مع الأساليب والمفردات المستخدمة في الخطابات والمبادرات المطروحة حاليًا)!

وبدت الولايات المتحدة على استعداد للتصدي لزعامة حماية مصالح الدول الغربية، ومصالحها هي -بطبيعة الحال- في المنطقة. فتبع مبدأ ترومان اقتراحُ أمريكيٌّ/بريطانيٌّ بإنشاء قيادة شرق أوسطية (**الميكوم**) يكون مركزها القاهرة، مؤلفةً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا؛ يكون الغرض منها السماح باستمرار استخدام منشئات قاعدة قناة السويس لتأمين الدفاع الإقليمي والمساعدة في احتواء الصراع العربي/الإسرائيلي.

ثم جاء "**حلف بغداد**" عام ١٩٥٥ كمشروع إقليمي لإعادة تشكيل المنطقة وتكوين شرق أوسط جديد (تحول حلف بغداد بعد الثورة العراقية عام ١٩٥٨ إلى **منظمة الحلف المركزي** الـ (CENTO)). وذكر أحد الباحثين أن وزير الخارجية الأمريكية آنذاك دالاس، مهندس المشروع، خرج بعدة انطباعات بعد جولته في المنطقة منها:

(١) أن المشروع الإقليمي لابد أن يتفق مع رغبات شعوب المنطقة، وأن أي محاولة لفرض هذا المشروع ستكون عقيمة. (تترجم حاليًا: الإصلاح لا يُفرض من الخارج).

(٢) المدّ الواسع للشعور المعادي للغرب عمومًا. (ولا يزال).

(٣) الكراهية الشديدة للإنجليز. (الولايات المتحدة حاليًا!).

(٤) المخاوف العربية من العدوان الإسرائيلي توازي المخاوف الأمريكية من العدوان السوفيتي. (ما تزال المخاوف العربية من الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية تفوق مخاوفهم مما يسمى بالإرهاب).

(٥) إمكان انضمام تركيا، وباكستان، وإيران، والعراق إلى منظمة دفاعية إقليمية."[٣] (وهذا تكفله المبادرة الحالية)؛ مرة أخرى يتكرر التشابه العجيب!

وفي عام ١٩٥٧ طلب الرئيس أيزنهاور من الكونجرس "تخويله صلاحية تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لأي دولة تطلبها، واستخدام القوات المسلحة في حالة العدوان أو التخريب.. ووافق الكونجرس على ذلك الطلب، الذي عرف فيما بعد "**بمبدأ أيزنهاور**".

واستهدفت استراتيجية أيزنهاور احتواءً أكبر للدول العربية الواقعة في قلب الشرق الأوسط"[٤]. ولم يخف أيزنهاور أن مبادرته نابعة أساسًا من غلق الباب أمام الاتحاد السوفيتي لاحتواء المنطقة، وضرب أمثلة على ذلك بجمهوريات البلطيق ودول شرق أوروبا. وأطلق هذا المبدأ (ملء الفراغ) تحت غطاء المحافظة على استقلال وحرية دول المنطقة ورغبة الولايات المتحدة في خلق مناخ للحرية. وورد في خطاب أيزنهاور إلى الكونجرس مفارقة طريفة؛ حيث أكد أن "الشيوعية العالمية تسعى بالتأكيد إلى إخفاء أهدافها في السيطرة وراء قناع النوايا الحسنة وعن طريق عروض جذابة في ظاهرها، كالمساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولكن أيَّ أمة حرة، من الأمم التي هي هدف للإغراءات السوفيتية، يجب أن تنظر، وبحكمة بسيطة، إلى ما وراء هذا القناع"، واختتم خطابه واضعًا قناعه الخاص به؛ حيث ذكر: "إن الفرصة قد سنحت لنا مرة أخرى لنظهر وحدتنا الوطنية في دعم الحرية واحترامنا العميق لحق واستقلال كل أمة مهما كبرت أو صغرت. نحن لا ننشد العنف ولكن نريد السلام. ولهذا الغرض سنكرس الآن كل طاقاتنا، وعزمنا، وأنفسنا"[٥].

وفي نهاية الستينيات وتأثرًا بموقف الجيش الأمريكي في فيتنام؛ أعلن الرئيس نيكسون عن مبدأه، الذي أحدثَ تحولاً في سياسة أمريكا الخارجية من حيث وقف التدخل العسكري المباشر في مناطق العالم. انتقد نيكسون سياسةَ مَنْ سَبَقَه مِن الرؤساء، خاصة نحو أمريكا اللاتينية، مشيرًا إلى أن "التحالف من أجل التقدم" كان مبنيًا على وهم أن الولايات المتحدة تعرف ما هو الأفضل للآخرين. ولذلك قام "مبدأ نيكسون" على أساس أن المسئولية الأكبر في حل النزاعات الإقليمية المسلحة يجب أن تقع على أطراف المنطقة أنفسهم، وأن الولايات المتحدة لن تتدخل مجددًا بالسلاح أو القوات العسكرية لحل تلك النزاعات. إلا أنها

على استعداد لإمداد حلفائها بالمساعدات العسكرية والأمنية اللازمة.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط؛ فإن أهم ما حرصت عليه الولايات المتحدة هو ضمان تدفق النفط والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وازداد لذلك حجم تسلح بعض الدول في المنطقة بشكل كبير، خاصة إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل. وجعل "مبدأ نيكسون" من إسرائيل قوة إقليمية كبرى تستطيع أن تهزم الدول العربية مجتمعة؛ وهي سياسة ما تزال تتبعها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ثم سعت إدارة الرئيس كارتر لتغيير هذا المبدأ حيث وضعت قيودًا على توريد الأسلحة، وربطتها بوضعية حقوق الإنسان في الدول المتلقية للمساعدات العسكرية. وفي أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، وخوفًا من أن تهدد الثورة دول الخليج، وبالتالي استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة؛ أطلق كارتر مبدأه عام ١٩٨٠، والذي يقضي بأن أي محاولة من قوى خارجية للسيطرة على منطقة الخليج تعد بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذا الاعتداء سيتم ردعه بكافة الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية. واعتبر المحللون أن هذا المبدأ هو تأكيد لمبدأ الرئيس ترومان عام ١٩٤٧م وسياسته الرامية لاحتواء الاتحاد السوفيتي، ولاحتواء منطقة الشرق الأوسط أيضًا. وكانت هذه المرة الأولى منذ فيتنام التي يتم فيها الإعلان عن التزام الولايات المتحدة بإرسال قواتها العسكرية لحماية مصالحها الحيوية؛ ولهذا الغرض مدت الولايات المتحدة غطاءها العسكري فوق منطقة الخليج.

الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية؛ أعلن جورج بوش (الأب) عن قيام النظام العالمي الجديد، والذي دشن حقبة جديدة لانفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى متفردة بالعالم. ولخص بوش ما يعنيه ذلك بتصريحه أن "ما تقوله الولايات المتحدة يجب أن ينفذ" (What we say goes)[٦]. وخرجت العديد من النظريات والرؤى حول طبيعة النظام العالمي الجديد وطبيعة الصراع ودور الولايات المتحدة فيه، وأيضًا تحديد العدو الجديد الذي يمكن أن يوفر الفرصة للولايات المتحدة أن تظل قوة مهيمنة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وكثر الحديث عن صراع الحضارات، والخطر الإسلامي، ونهاية التاريخ، والقطب الأوحد، وإعادة تشكيل النظام العالمي.

وأصبحت الشرق الأوسط من أكثر المناطق المرشحة لإعادة التشكيل؛ حيث خرجت العديد من الأدبيات الغربية تحت عناوين من نوع: "الشرق الأوسط الجديد"، و "إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط"، و"إعادة التفكير في الشرق الأوسط"[٧]، وكلها تؤكد على أن المنطقة سيعاد تشكيلها على أسسٍ من منظومة جديدة لا ترتكز على هويتها العربية أو الإسلامية؛ وإنما على أساس استراتيجي وسياسي واقتصادي يمكّن الولايات المتحدة من الاستمرار في لعب دور أساسي إزاء التحولات التي تمر بها؛ مثل عملية السلام، ووضع إسرائيل داخل المنظومة الجديدة، وحتى إدماج الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي السابق في المجال الاستراتيجي للولايات المتحدة داخل المنطقة.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية مباشرة قدّم جورج بوش (الأب) رؤيته للشرق الأوسط في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونجرس في ٦ مارس ١٩٩١، والتي تلخصت في أربع نقاط:

١- تكوين منظمات دفاعية مشتركة في المنطقة. (وعَنِيَ بذلك القيام بمناورات مشتركة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة تشترك فيها قوات جوية وبرية)، والاحتفاظ بوجود أمريكي بحريٍّ فعّال، كما كان عليه الحال خلال الأربعين سنة الماضية. وقصد بوش أن يكون واضحًا في هذا الأمر؛ حيث أكد:

"إن مصالحنا الحيوية تعتمد على منطقة خليج آمنة"[٨].

٢- العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها. وعدم دخول دول المنطقة في سباق التسلح، وخص العراق بالذكر؛ حيث يجب أن توضع عليها مراقبة لصيقة.

٣- خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

٤- تبني عملية التنمية الاقتصادية؛ وذلك باستغلال ثروات المنطقة لخدمة السلام والتقدم.

وأكد بوش على أن الولايات المتحدة ستقوم – ودون هوادة– بدور المحَّفز لإحداث تغيير إيجابي بالمنطقة. وبالفعل سعت إدارة بوش لإحداث هذا التغيير وإعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلال بوابات مدريد وأوسلو وتفعيل عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، بما في ذلك إشراك الدول العربية التي ليست في مواجهة مع إسرائيل أو لم تشارك بشكل مباشر في أي من الحروب العربية/الإسرائيلية، كدول الخليج.

وظاهريًا صُورت هذه التسوية المحتملة على أنها ثمرة من ثمرات حرب الخليج، ستؤدي في النهاية لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، كسبًا لقبول الشارع العربي لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأن السياسة الجديدة تم ربطها بتكوين "شرق أوسط جديد" وتسمية جديدة هي: دول الـ (مينا – MENA) أو **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. وتم ربط تمرير هذا التشكيل الجديد –الذي وضع بحيث تلعب فيه إسرائيل دورًا فعّالا يمكّنها من الاندماج في المنطقة– بسلسلة من الرؤى الاقتصادية الواعدة بالازدهار والتقدم[٩]. والتقت تلك الرؤية مع رؤى مسئولين إسرائيليين مثل شيمون بيريز (في كتابه "الشرق الأوسط الجديد")، وبينيامين ناتنياهو (في كتابه "مكان تحت الشمس")؛ اللذين ركَّزا على ما يمكن أن تساهم به إسرائيل كقوة ديمقراطية وعلمية وصناعية متقدمة في سبيل ازدهار المنطقة.

وعُقدت العديد من المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف بهدف إدماج إسرائيل في المنطقة، وتطبيع العلاقات معها (مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤، ومؤتمر عمان ١٩٩٥، ومؤتمر القاهرة ١٩٩٦، ومؤتمر الدوحة ١٩٩٧)، والتي ناقشت برامج لبحث أوجه التعاون الاقتصادي وفرص الاستثمار وإقامة مشاريع مشتركة تغطي مجالات عديدة. وفي أحد المؤتمرات تقدمت إسرائيل بـ (١٥٠) مشروعًا للاستثمار، بعضها تناول التعاون الأمني والاستخباراتي، ونَتَجَ عن هذه المؤتمرات توقيعُ اتفاقات ثنائية بين إسرائيل وأطراف عربية مثل قطر بشأن تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي، وفتح مكاتب اتصال؛ أي إيجاد تمثيل إسرائيلي في بعض الدول العربية مثل: تونس والمغرب وقطر وموريتانيا، كما تم إنهاء المقاطعة العربية للشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل[١٠].

وبرزت مسألة ما يسمى بالإرهاب على أجندة هذه المنظومة الجديدة بانعقاد **مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٦**، والذي أطُلق عليه "**مؤتمر صانعي السلام بشرم الشيخ**". ولكن بمجيء ناتنياهو للحكم في مايو ١٩٩٦، ومحاولته فرض صيغة جديدة لعملية السلام لتقويض مدريد وأوسلو، وقمعه للشعب الفلسطيني؛ توقفت مسيرة المنظومة الجديدة للشرق الأوسط إلى حين.

إلا أنه يمكن –في النهاية– القول إن بوش قد نجح في توظيف حرب الخليج الثانية لصالح إسرائيل؛ حيث دمَّر القوة العسكرية والسياسية لعدو رئيسي لها وهو العراق، كما مكَّنها عن طريق عملية السلام وإعادة تشكيل الشرق الأوسط من الاندماج في المنطقة، إضافة إلى ضمان وجود فعّال للقوات الأمريكية في منطقة الخليج يؤمّن استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة.

الشرق الأوسط الكبير وقرن أمريكا الجديد:

لا يمكن مناقشة مبادرة الشرق الأوسط الكبير بمعزل عن التصور الاستراتيجي الأمريكي العام للمنطقة، وعن الرؤى الأيديولوجية لإدارة الرئيس جورج بوش (الابن) والتي سيطر عليها جماعة متشددة من المحافظين، استغلت أحداث ١١ سبتمبر لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم بما فيه منطقة الشرق الأوسط بالطبع. ويتمثل التصور الاستراتيجي الأمريكي في منع قيام قوة إقليمية، –سواء على أساس قطري أو جماعي– تهدد استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة والمصالح الحيوية الأمريكية، وتهدد أمن إسرائيل. وبالتالي فإنه ينبغي أن يتم احتواء المنطقة بصيغةٍ تحافظ على استقرار واستمرار نظم الحكم الموالية للولايات المتحدة، حتى وإن كانت استبدادية وغير ديمقراطية، طالما كانت هذه النظم تقوم بتأمين المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وهي أيضًا صيغة تسمح بإدماج إسرائيل وتطبيع العلاقات معها؛ حتى تصير جزءًا من التكوين "الطبيعي" للمنطقة، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بتشكيل أو تعريف المنطقة على غير الأسس العربية أو الإسلامية حتى يمكن إدراج إسرائيل داخل هذه المنظومة.

والعجيب في الأمر أن بعض العناصر في إسرائيل والولايات المتحدة لم تكن راضية بصيغة أوسلو ومدريد و"بالشرق الأوسط الجديد"؛ لما قد ينتج عنه في النهاية أن تضطر إسرائيل إلى تقديم التنازلات للفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بمسألة المستوطنات والقدس والمياه واللاجئين. وبالتالي سعت هذه العناصر إلى إعادة توجيه سياسات الولايات المتحدة في اتجاه الحرب على العراق، وتكوين شرق أوسط قائم على تحالف استراتيجي قوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل يرتكز على استخدام القوة العسكرية الكاسحة.

ووُضعت استراتيجية جديدة للأوضاع في المنطقة في تقرير بعنوان " A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm"، أعده ريتشارد بيرل وآخرون عام ١٩٩٦ كورقة عمل لرئيس الوزراء الإسرائيلي ناتنياهو. ورأى التقرير أن "الاستمرار في عملية سلام ترفع شعار "الشرق الأوسط الجديد" يقلل من شرعية الدولة الإسرائيلية، وسيقود إسرائيل إلى شلل استراتيجي". واقترح استراتيجية بديلة تقوم على صيغة "**السلام مقابل السلام**"، وليس "**الأرض مقابل السلام**"، وأن تعمل إسرائيل على تغيير محيطها الاستراتيجي، وأن تتعاون مع الأردن وتركيا لإضعاف واحتواء وردع سوريا والدول المعادية في المنطقة (إيران، لبنان، حزب الله)، وأن يتم تركيز الجهد للإطاحة بصدام حسين من الحكم في العراق (وهو هدف استراتيجي تستحقه إسرائيل)، وأن يتم زرع بدائل للقاعدة التي يرتكز عليها عرفات". وأشار التقرير إلى أن الاستراتيجية الأمريكية التي أدت إلى تدفق المساعدات الأمريكية إلى نظم عدوانية وقمعية في المنطقة هي استراتيجية محفوفة بالمخاطر ومكلِّفة ومضرة بالولايات المتحدة وإسرائيل، ووضعت الولايات المتحدة في مواقف لا تريدها". وردد بوش الابن نفس الفكرة لاحقًا عندما أعلن عن فشل السياسة السابقة لمن سبقوه من الرؤساء في دعم الزعماء العرب المستبدين خلال العقود الستة الماضية، وأن الشرق الأوسط سيظل مكانًا تموت فيه الحريات ما دام يصدّر الركود والاستبداد والعنف.

وألمح التقرير إلى "أن الاستراتيجية الجديدة ستؤدي إلى تشكيل المحيط الإقليمي بطريقة تمنح إسرائيل الفرصة لإعادة تركيز جهودها لإحياء فكرتها القومية...فإن إسرائيل القوية والغنية والمتماسكة ستكون الأساس الحقيقي لشرق أوسط جديد ومسالم"[١١].

وإسرائيل –بمفردها– لا تستطيع القيام بهذا الدور دون تحالف وثيق مع الولايات المتحدة يرتكز على السيطرة العسكرية التامة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة؛ تم وضع تصورات عديدة حول طبيعة الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة، وطبيعة النظام العالمي الجديد. ويمكن تتبع بدايات الاستراتيجية الجديدة أو "**الحرب العالمية الرابعة**" التي تخوضها الولايات المتحدة في المنطقة ضد ما يسمى

الإرهاب؛ في كتابات جناح المحافظين المتشددين في بداية التسعينيات. ففي عام ١٩٩٢ –بعد عام واحد من إعلان النظام العالمي الجديد– أعد ولفوتس (مساعد وزير الدفاع الأمريكي) تقريرًا عن توجهات الولايات المتحدة الدفاعية في الفترة الجديدة، رأى فيه أن "مبدأ الاحتواء" أصبح قديمًا ومن مفردات الحرب الباردة التي انتهت بانتصار الولايات المتحدة. وعوضا عن ذلك يجب أن تتبنى الولايات المتحدة استراتيجية سياسية وعسكرية جديدة في فترة ما بعد الحرب، تقوم على مبدأ الانفراد والضربات الاستباقية والسيطرة العسكرية التامة؛ فالاستراتيجية المركزية هي إقامة وحماية "نظام جديد" يؤكد قيادة الولايات المتحدة وعدم تحدي أي قوة لها؛ عن طريق المحافظة على سيطرة عسكرية قادرة على ردع أي منافسين محتملين في بعض المناطق أو على مستوى العالم بأسره.

وأوصى ولفوتس بوضع خطط للتدخل العسكري في العراق كإجراء ضروري لضمان "وصول الولايات المتحدة لمصادر الطاقة الحيوية، خاصة نفط الخليج، ولمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأي خطر من الإرهاب"، كما دعا التقرير إلى "نشر الأشكال الديمقراطية للحكم والنظم الاقتصادية الحرة". وتسرب هذا التقرير إلى الصحافة وقوبل بالنقد الشديد، كما أن بوش (الأب) لم يوافق على تبني ما جاء فيه لإحساسه بأن الوقت غير مناسب لتبني مثل تلك الأفكار، ولكي لا يثير معارضة أوروبا.

وبدأ هذا الفكر المتشدد في التردد بين صفوف عناصر المحافظين الجدد الذين كان معظمهم خارج إدارة كلينتون الديمقراطية (١٩٩٣–٢٠٠١)، ولكنهم احتلوا مواضع نافذة في مراكز الأبحاث اليمينية أو وثيقة الصلة بإسرائيل. ففي عام ١٩٩٥ أصدر زلماي خليل زادة (أحد المحافظين الجدد، والمرتبط بشركات النفط، ومبعوث الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق) كتابًا بعنوان: "**من الاحتواء إلى القيادة العالمية: أمريكا والعالم بعد الحرب الباردة**"، حثَّ فيه الولايات المتحدة على التحرك بسرعة لفرض سيطرتها على المصادر الطبيعية في العالم. وفي العام التالي كتب بل كريستول وروبرت كاجان (وهما محافظان) مقالة بعنوان "نحو سياسة خارجية ريجانية جديدة"؛ ركَّزا فيها على أن هدف الولايات المتحدة يجب أن يرتكز فقط على أن تصبح "قوة عالمية مسيطرة."

وفي عام ١٩٩٨ أرسل العديد من الأعضاء البارزين في مركز "**مشروع قرن أمريكا الجديد**" (الذي تأسس عام ١٩٩٧؛ والذي احتل العديد من أعضائه مواقع مهمة في إدارة بوش الابن فيما بعد) خطابًا إلى الرئيس كلينتون يطالبونه فيه بالهجوم على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، وأن تخوض الولايات المتحدة هذه الحرب حتى وإن لم تحصل على موافقة مجلس الأمن، ولكن الرئيس كلينتون فضَّل أن يكون التركيز على أفغانستان. وبعدها بعامين أصدر نفس المركز تقريرًا بعنوان " Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for the New Century"؛ أشار بوضوح إلى أن هزيمة الاتحاد السوفيتي بشكل رئيسي يجب أن تجعل الولايات المتحدة تتحرك نحو فرض "**سلام أمريكي** – Pax Americana" أو هيمنة أمريكية عن طريق الحروب العسكرية الحاسمة، والفوز على جبهات متعددة، ومواجهة تهديدات عديدة في نفس الوقت. وأشار التقرير إلى قيام الولايات المتحدة –وليس الأمم المتحدة– بقيادة العالم، وأوصى بإقامة قواعد عسكرية في مناطق عديدة من العالم (الولايات المتحدة لديها **١٥٠** قاعدة عسكرية في أنحاء العالم).

وفي أوائل عام ٢٠٠١ أصدر "مجلس العلاقات الخارجية" تقريرًا بعنوان " Strategic Energy Policy for the 21st Century" دعا فيه إلى اتخاذ وضع هجومي في العالم، مع التأكيد على أن النفط أصبح "حتمية أمنية" للولايات المتحدة. وجاءت هجمات سبتمبر لتوفر الذريعة للبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة؛ ففي التقرير مفارقة على غاية من الخطورة؛ حيث جاء فيه أن عملية التحول لفرض الهيمنة على العالم: "**من المحتمل**

أن تكون عملية طويلة، في غياب حَدَث مروِّع ومحفِّز، كبيرل هاربور جديد"[١٢].

وقد جاء هذا الحدث في ١١ سبتمبر؛ فبعد ساعات قليلة من هجمات سبتمبر أعطى وزير الدفاع رامسفِلد أوامره بالتخطيط لغزو العراق، والبدء في تنفيذ "استراتيجية القرن الواحد والعشرين"، على الرغم من تأكيدات مصادر الاستخبارات بأن القاعدة وراء تلك الهجمات وليس العراق، وبعدم وجود علاقة بين القاعدة والعراق. إلا أنه أصرّ على التخطيط للغزو، وشدَّد على أن "يكون الهجوم كاسحًا وأن يتم **كنس العراق**؛ سواء كانت هناك علاقة بالقاعدة أم لا".

ثم أصدرت إدارة بوش في سبتمبر ٢٠٠٢ تقريرها عن استراتيجيتها الأمنية " National Security Strategy of the USA"؛ والذي ارتكز -بشكل كبير- على التقارير التي أعدها المحافظون المتشددون خلال الحقبة السابقة. وأهم أوجه التشابه هي: سياسة "الحرب الاستباقية"، ومبدأ الانفراد بالقوة والفعل، وعدم الالتزام بالرأي العام الدولي -أو حتى الاتفاقات الدولية- في حالة وجود خطر على المصالح الأمريكية، والتوسع في إقامة القواعد العسكرية.

إن إيرادكل تلك الشواهد ضروري لفهم دوافع ونتائج الحرب على العراق، وأيضًا مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" الذي اقترحته مبادرة الإصلاح للولايات المتحدة ودول الثمانية[١٣].

فباختصار؛ تجلى أن المقصود من وراء الحرب على العراق إظهار عزم الولايات المتحدة على تنفيذ استراتيجيتها الأمنية الجديدة للقرن الواحد والعشرين: **ضربات استباقية، وانفراد بالقرار والفعل، وإظهار لقوة تدميرية رادعة، وتجاوز للأمم المتحدة والرأي العام الدولي**. وتحقق هذه الحرب في نفس الوقت أهدافًا حيوية محددة لأمريكا: **قواعد عسكرية على أرض العراق ووجودًا مباشرًا ودائمًا للولايات المتحدة في المنطقة والسيطرة على نفطها، وتدمير قوة إقليمية عربية تشكل خطرًا على أمن إسرائيل، والضغط على دول المنطقة وترهيبها**. وظهر ذلك بشكل واضح في كتاب لورانس كابلان "**الجمهورية الجديدة**"، في قوله: "**إن المهمة تبدأ في بغداد، ولكنها لا تنتهي هناك. يجب أن نقف على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة. إنها لحظة حاسمة. إن المهمة –وبوضوح– أكبر من العراق؛ إنها حتى أكبر من مستقبل الشرق الأوسط والحرب ضد الإرهاب. إنها حول شكل الدور الذي تنوي الولايات المتحدة أن تلعبه في القرن الواحد والعشرين**"[١٤].

يتلخص هذا الدور في أن أمريكا تخوض الآن حربها العالمية الرابعة، وتؤسس لأمنها الاستراتيجي للقرن الواحد والعشرين. في الماضي خاضت تلك الحربَ ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي، والآن تخوضها ضد ما يسمى "الإرهاب والخطر الإسلامي"؛ إلا أن الحرب هذه المرة مختلفة وأشد ضراوة؛ فهي حرب تُشَنّ ضد مفهوم وخطر هلامي..في كل مكان...وضد أي مصدر قد يشتم أو لا يشتم منه خطر محتمل، وتستخدم فيها كافة الوسائل السرية والعلنية. فحرب أمريكا على الإرهاب ليس لها مجال جغرافي أو زمني أو حتى هدف محدد. الإرهابيون هم من يكرهون الحرية ويقفون ضد الحداثة ويكرهون القيم الأمريكية. وهذا يمس المنطقة العربية بشكل مباشر وكبير؛ فحسب رؤية المحافظين الجدد ورؤية بوش المعلنة؛ فإن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المنطقة تولّد الإرهاب، ويجب أن تتغير. وأكد ذلك بودهورويتز (وهو أحد المحافظين المؤثرين) بقوله: "**إن مهمة بوش أن يخوض الحرب العالمية الرابعة...وهى الحرب ضد الإسلام الجهادي**". وفي نظره فإن أعداء الولايات المتحدة لا يقتصرون على دول محور الشر (العراق وكوريا الشمالية وإيران)، "وإنما وعلى أقل تقدير فإن محور الشر يجب أن يمتد ليشمل سوريا ولبنان وليبيا، وحتى "أصدقاء" الولايات المتحدة كالسعودية ومصر والسلطة الفلسطينية". وينصح بوش بأنه "**يجب أن يكون**

لديه الشجاعة لفرض ثقافة سياسية جديدة على العالم الإسلامي المهزوم، كما فعلنا في اليابان وألمانيا"[١٥].

ومن هذا المنطلق تأتي مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الولايات المتحدة تخوض حربها في المنطقة بالقوة العسكرية المباشرة ضد "الدول المارقة" (العراق أولاً، ومحتمل بعد ذلك إيران وسوريا ولبنان والسودان)، وبترهيب "الدول الصديقة" أو حلفائها التقليديين (السعودية ومصر واليمن) عن طريق الضغط عليهم بورقة الديمقراطية وزعزعة استقرارهم (Destabilization) سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا؛ كي يصبحوا أكثر تعاونًا وطواعية. فما أعلنه بوش وأركان إدارته هو أن النظم الاستبدادية التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة لم تنجح، وغير قادرة، على المحافظة على الاستقرار ومنع التهديدات للأمن القومي وللمصالح الأمريكية. فتحت هذه الأنظمة الاستبدادية يرقد أخطر تهديد للأمن القومي لأمريكا، وبالتالي لا يمكن لأمريكا أن تنتظر أكثر من ذلك ويجب عليها أن تبادر بتغيير المنطقة...، وليس بالضرورة الأنظمة. أي أن تفرض "**ثقافة سياسية جديدة على العالم الإسلامي المهزوم، كما فعلنا في اليابان وألمانيا**"؛ أي إن مناخًا ثقافيًا-سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا جديدًا يجب أن يسود في المنطقة.

دشن بوش خطته لإصلاح الشرق الأوسط ونشر الديمقراطية فيه في فبراير ٢٠٠٣ عن طريق معقل المحافظين الجدد "American Enterprise Institute". ولهذا دلالاته؛ فهذه المؤسسة تعتبر إحدى قواعد المحافظين المتشددين ذات الصلة القوية بحزب الليكود الإسرائيلي، والبعض منهم خطَّط ودعا للحرب ضد العراق والإطاحة بصدام حسين خلال فترة الرئيس كلينتون، كما أنهم هم الذين أعدوا تقرير "**سياسة إسرائيل ورؤيتها للشرق الأوسط الجديد**" (لنتانياهو عام ١٩٩٦) كما سبقت الإشارة. وفي رؤية المحافظين الجدد، فإن الحرب على العراق وتغيير نظام حكم صدام حسين هو الخطوة الأولى لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بأسرها؛ فقد صرح ريتشارد أرمتدج، نائب وزير الخارجية، أثناء الاستعدادات لغزو العراق: "**سنصرعهم الواحد تلو الآخر...كما الحال في مباريات المصارعة**"[١٦].

والخطوط الرئيسية في المبادرة تدعو إلى تطوير التعليم، ومحاربة الفساد، ومكافحة الأمية، والإعلام المستقل، وتمكين المرأة، ومكافحة البطالة، وتشجيع صغار المستثمرين. وتمت صياغة المبادرة وإقرارها ثم التشاور عليها بين الولايات المتحدة وأوروبا قبل أن تُعرض على الدول العربية، وعُرضت داخل إطار دول الثمانية، وطُرحت أمام ثلاثة مؤتمرات شاركت فيها الولايات المتحدة وأوروبا؛ مما يشير إلى أن هذه المبادرة تعني العلاقات الأمريكية/الأوروبية في المقام الأول أكثر من الشرق الأوسط نفسه. والدوافع وراء هذه المبادرة عديدة، سيتم تحليلها لاحقًا، ولكن يمكن إيجازها في: تزايد الانتقادات لوضع الولايات المتحدة وممارساتها في العراق، وفشل سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وتزايد العداء لها بشكل عام خاصة بالنسبة لموقف بوش الواضح الانحياز لحكومة شارون وتجميده لعملية السلام (التعهدات بعدم عودة اللاجئين وعدم وقف المستوطنات أو ما عُرف بوعد بوشفور)، وإدراك الولايات المتحدة أنها يمكن أن تخسر حربها مع العالم العربي والإسلامي على المدى الطويل، واعتراضات العديد من الدول الأوروبية خاصة الرأي العام الأوروبي، وتوفير الغطاء الشرعي لمواصلة تواجدها في العراق، أو على الأقل البقاء فيه حتى يتم تأمين "التحول الديمقراطي".

لقد رأى العديدُ من المحللين تشابهًا بين الفكرة وراء مبادرة الشرق الأوسط الكبير و"اتفاقات هلسنكي" ١٩٧٥، التي ساهمت جزئيًا في تقويض الشيوعية عن طريق نشر واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان (حرية التعبير والمعتقد، واحترام حقوق الأقليات، وحرية تبادل الأفكار والمعلومات)، وتشجيع الممارسة الفعّالة للحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. وعلى الرغم من وجود

العديد من الاختلافات بين اتفاقات هلسنكي ومبادرة الشرق الأوسط الكبير؛ إلا أن وجه التشابه قد يكون في النظرة الأمريكية للشرق الأوسط كمنطقة تُهدد الأمن الأمريكي والمصالح الأمريكية، ويجب احتواؤها وتفكيكها من الداخل، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

والسؤال المهم هنا: هل تريد فعلاً الولايات المتحدة وأوروبا أن تتحقق الديمقراطية في المنطقة العربية؟ وأن تتحول إلى منطقة يأتي فيها رؤساؤها وبرلماناتها للحكم عن طريق الانتخاب الحر المباشر؟ وأن تصدر قرارات السياسة الداخلية والخارجية (سيما الخاصة بالعلاقة مع الولايات المتحدة، وأوروبا وإسرائيل، والتحكم الوطني في الثروات الطبيعية، وتحرير الاقتصاد من التبعية للخارج) عن طريق برلمانات منتخبة بإرادة حرة؟ وماذا لو جاءت الانتخابات الحرة بأطراف لا تريد الولايات المتحدة وأوروبا التعامل معها؟ كلها أسئلة بديهية، من الحتمي أن تكون على أجندة أي حكومة وطنية منتخبة بإرادة حرة. إضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة ليست لديها المصداقية عند العرب كأحد المناصرين للديمقراطية أو التغيير الديمقراطي، والسوابق كثيرة (الانقلاب ضد محمد مصدق – تشجيع الانقلابات العسكرية –دعم النظم التسلطية– موقفها من إلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر ١٩٩٢– نموذج بارفيز مشرف – مقاطعة وإهانة ياسر عرفات الرئيس المنتخب). فكما أكد أحد المحللين: إن "سياسة الولايات المتحدة في جوهرها خلال العقود الثلاثة الماضية كانت مضادة لتحقيق ديمقراطية عربية وتقرير المصير"[١٧].

ما المقصود إذًا من هذه المبادرة؟

هذه المبادرة توظَّف على مستويين من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتعاون مع أنظمة المنطقة التي انتقدتها بشدة في البداية، إلى أن نجحت في إفراغها من مضمونها على حد كبير..

المستوى الأول "دعائي بحت": يتم التركيز فيه على قيم إنسانية لا يمكن لأحدٍ الاختلاف عليها؛ مثل: الحرية، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية البشرية، وتمكين المجتمع، وتوفير الأمن والاستقرار والسلام. وهذه لغة للاستهلاك المحلي داخل الولايات المتحدة؛ فقد نجحت الإدارات المختلفة بصفة عامة في برمجة الذهنية الأمريكية على الإيمان بأن الولايات المتحدة لا تخوض حروبًا خارجية إلا من أجل قيم خيِّرة؛ مثل: مقاومة الشر، ونشر الحرية، وتحرير الشعوب، والدفاع عن حقوق الإنسان وتقرير المصير. ومع تزايد الانتقادات لسياسة المحافظين الجُدد والاستراتيجية الأمنية الكارثية للقرن الواحد والعشرين، ومع ظهور كَذِب إدارة بوش في دوافعها للحرب على العراق (حجج أسلحة الدمار الشامل، الصلة بالقاعدة، تهديد العراق للأمن القومي الأمريكي)، والتسريبات الإعلامية للانتهاكات الأمريكية للشعب العراقي (سجن أبوغريب)؛ أصبح من الضروري إعادة برمجة الشعب الأمريكي وربط الحرب مع العراق "بقيم خيِّرة" وجذَّابة مرة أخرى.

ومن هنا الحديث عن أن الولايات المتحدة ستقف بكل قوة وحزم من أجل أن تتحول المنطقة إلى واحة من الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وبأن هذه الحرب ستؤدي في النهاية إلى ميلاد عراقٍ ديمقراطي حرٍّ يكون نموذجًا للشرق الأوسط الكبير. ولا نظن أن هذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة بالفعل؛ لأن انتشار الديمقراطية في المنطقة سيهدد مصالحها واستراتيجيتها الجديدة في الهيمنة والانفراد والتواجد الدائم والسيطرة المباشرة على النفط، وتأمينها لهيمنة توجهات إسرائيل بالنسبة لصراعها مع العرب. لا يمكن لحكومة عربية شعبية منتخبة أن تمرّر مثل هذه السياسات إلا في حالة واحدة؛ أن تكون حكومة مُوالِية وعميلة للولايات المتحدة، واستبدادية وغير ديمقراطية.

وليس من المستغرب أن الرئيس بوش في خطابه حول نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط (في نوفمبر ٢٠٠٣) انهال بالثناء على زعماء دول غير ديمقراطية في

المنطقة؛ كالمغرب ومصر والبحرين وعُمان وقطر واليمن والكويت والأردن والسعودية ، في حين وجَّه النقد الشديد للقيادة الفلسطينية (الوحيدة المنتخبة ديمقراطيًا من بين كل هؤلاء) "لإعاقتها الإصلاحَ الديمقراطي"[١٨].

وهذا يأخذنا للمستوى الثاني وفرضية أخرى لتحليل مبادرة الشرق الأوسط الكبير؛ وهي أن المقصود من ورائها ليس الديمقراطية وليس تغيير النظم الاستبدادية؛ وإنما المقصود هو فرض عملية تغييرية طويلة المدى –قد تستغرق أجيالاً– لإعادة تشكيل المجتمع العربي الإسلامي. ومن هنا التركيز في رؤية الشرق الأوسط الكبير على: المرأة والشباب والأطفال، والمجتمع المدني والتعليم، وتدريب الكوادر القيادية المستقبلية، وربط عملية التغيير الاقتصادي بالنموذج الغربي.

يعتبر آلان لارسون، (مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الاقتصادية) العقلَ المفكِّر وراء المبادرة، وفي جلسة استماع أمام الكونجرس الأمريكي وصفها بأنها "**مهمة طويلة المدى؛ مهمة أجيال من حيث دعم الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط**"[١٩]. التغيير يسعى إلى إعادة تشكيل القيم والمعتقدات والثقافة وأنماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي، وحتى سقف الطموحات القومية والوطنية؛ وذلك عن طريق تطوير التعليم، والتدريب للقيادات المستقبلية، وتجديد الخطاب الديني، وإنشاء صناديق عربية/غربية مشتركة. سيكون التركيز على نشر قيم نبيلة؛ مثل: التعايش المشترك، وقبول الآخر، والتسامح، والسلام، ونبذ العنف والمقاومة (الإرهاب). ولا اعتراض على أي من هذه القيم بشرط وجود إرادة وطنية حرة تعرف مع مَنْ تتعايش، ومتى وكيف تقاوم.

مبادرة الشرق الأوسط الكبير مبنية بصورة رئيسية على أساس "تعامل دولة لدولة"؛ أي إن الأنظمة الحالية – والتي وصفها بوش بأنها استبدادية ويجب أن تتغير– تظل طرفًا أساسيًا يتم التشاور معه بخصوص الإصلاحات. كما أن المبادرة في صيغتها المعدَّلة أسقطت الإشارة إلى "الانتخابات الحرة"، وأقرت بخصوصية كل دولة في المنطقة في رؤيتها وتكييف أوضاعها مع الإصلاح، وعدم فرض الإصلاح من الخارج (مقتبسة من مبادرة قمة تونس العربية). **بصيغة أخرى**؛ تم تفريغ هذه المبادرة من أقوى النقاط فيها التي تمس بشكل مباشر مصلحة شعوب المنطقة وطموحاتها للتغيير؛ فالكل يعلم أن العائق الأساسي للإصلاح هو الأنظمة وليست الشعوب، ولكن الأنظمة باقية، ومتعاونة مع الولايات المتحدة وأوروبا على كافة المستويات؛ خاصة العسكرية والدفاعية والأمنية ومكافحة الإرهاب. فقد دخلت منظمة الناتو على الخط مباشرة مع "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، عن طريق الاتفاق على تقديم المساعدات العسكرية والأمنية لدول وأنظمة المنطقة، من خلال إطار "**مبادرة إسطنبول للتعاون**". وتشكل هذه المبادرة جزءًا من استراتيجية الناتو لمواجهة التهديدات الجديدة في القرن الواحد والعشرين، وتعتبر هذه المبادرة مكمِّلة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير. وتتلخص أهم بنود "**مبادرة إسطنبول للتعاون بين دول المنطقة والناتو**" في: مكافحة الإرهاب، منع أسلحة الدمار الشامل، التعاون لضبط أمن الحدود لمنع تهريب المخدَّرات والسلاح والهجرة غير الشرعية، ووضع الاستعدادات لمكافحة الكوارث والتخطيط المشترك لمكافحة حالات الطوارئ المدنية، التدريب والتعليم، المشاركة في مناورات الناتو، تقديم النصائح لإصلاح الأمور الدفاعية والعلاقات العسكرية/المدنية.

فمن المقصود من وراء مبادرة الشرق الأوسط الكبير إذًا؟

توم لانتوس (النائب الديمقراطي) أجاب جزئيًا عن هذا السؤال حين أراد أن يطمئن كوليت أفيتال، (عضو الكنيست) في زيارة لها لواشنطن قبل الحرب على العراق بقوله: "**عزيزتي كوليت، لا تقلقي. ليس لديك أي مشكلة مع صدام حسين. سنتخلص من هذا...(سباب خارج)**..

بسرعة. وسنضع مكانه ديكتاتورًا موالـيًا للغرب. وهذا سيكون مفيدًا لكم ولنا"[٢٠]. ليس المقصود إذن النظم الدكتاتورية أو الاستبداد؛ وإنما المجتمعات العربية الإسلامية ونظامها القيمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وأوضح ذلك السناتور الجمهوري لوجار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي؛ وهو بالمناسبة (مناسبة زمن المبادرات والإصلاح) صاحب مبادرة أيضًا بعنوان: "Greater Middle East Twenty First Century Trust" حين صرح: **"في النهاية فإن مناخًا اجتماعيًا وسياسيًا جديدًا يجب أن يطَّور في المنطقة التي هي مصدر لمعظم التهديدات الإرهابية التي تواجه المجتمع الدولي"**[٢١].

مصادر البحث:

(١) نشرت هذه الدراسة السابقة في دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا، د. نادية مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢).

(٢) خطاب الرئيس ترومان أمام الكونجرس، ١٢ مارس ١٩٤٧.

(٣) علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية (القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٥):٧٧- ٧٨.

(٤) عبد الوهاب، المرجع السابق، ٧٩.

(5) The Eisenhower Doctrine on the Middle East: A Message to Congress, January 5, 1957. Http:/www.fordham.edu/halsall/mod/1957eisenhowerdoctrine.html

(6) "What we Say Goes": The Middle East in the New World Order, A Post War Teach-In," ZMagazine (May 1991).

(7) See for example, Rubin, Barry, "Reshaping the Middle East," Foreign Affairs, vol. 69, no. 3 (summer 1990); Lewis, Bernard, "Rethinking the Middle East," Foreign Affairs, vol. 71, no. 4 (Fall 1992); "The New Middle East," Wilson Quarterly, vol. 17. no. 1 (winter 1993); Satloff, Robert, Political Change on the Middle East (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 1998).

(8) Bush Speech before the Congress, March 6, 1991.

(9) Ibid.

(10) Korany, Bahgat, "The Middle East since the Cold War: Torn between Geopolitics and Geoeconomics," in International Relations in the Middle East (Oxford: Oxford University Press, forthcoming, 2005).

(11) Richard Perle et el., A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm (The Institute for Advanced Strategic Studies, July 8, 1996).

(12) Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century (Project for the New American Century, September 2000).

(13) "The War behind Closed Doors: The Evolution of the Bush Doctrine," Frontline, PBS, http://www.pbs.org/pages/frontline/shows/iraq/etc/cron.html.

(14) Dreyfuss, Robert, "Just the Beginning: Is Iraq the Opening salvo in a war to remake the World?," The American Prospect, vol. 14, no. 4 (April 2003). See also, Young, Lindley, "The Use of American Power to set a Coarse for the 21st Century," The Modern Times (April 11, 2004).

(15) Buchanan, Patrick, "On to Baghdad-and Beyond," October 7, 2002, http://www.worldnetdaily.com/news/article.asp?ARTICLE_ID=29196

(16) Young, op. cit.

(17) Schwenninger, Sherle, "Revamping American Grand Policy," World Policy Journal (Fall 2003).

(18) Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy, United States Chamber of Commerce, November 6, 2003.

(19) Meky, Emad, "Mideast Reform Stresses Economic Liberalization," IPS (June 2, 2004).

(20) Buchanan, op. cit.

(21) Meky, op. cit.